الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـــتقى الوطـــــني الأول حـــــــــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

واقع الفساد الاقتصادي وأثاره على التنمية في العالم العربي

بن قيلة سلمان
جامعة حسيبة بن بوعلى-الشلف-الجزائر
selmanebenkila@hotmail.fr

مهنة نصيرة
جامعة 08ماي1945-قالمة-الجزائر
livenassira@hotmail.fr

تمهيد:

مقدمة

ملخص: يعتبر الفساد الاقتصادي ظاهرة عالمية تعاني منها كل دول العالم دون استثناء بنسب متفاوتة حيث تختلف درجة استفحاله من بلد إلى آخر، فتزداد حدة الظاهرة في البلدان النامية وخاصة البلدان العربية التي تعدت فيها أرقام الفساد حدود المعقول، وعليه تأتي الورقة البحثية التالية كمحاولة لتسليط الضوء على ظاهرة الفساد الاقتصادي في العالم العربي وآثاره على مسيرة التنمية فيها، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الفساد الاقتصادي وأشكاله وأسباب انتشاره في العالم العربي، ومفهوم التنمية وأهدافها، ثم التعرف على واقع الفساد في العالم العربي من خلال الأرقام والتقارير المختلفة، وأخيرا التعرف على الآثار التي يتركها الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاقتصادي، ، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، مؤشر مدركات الفساد

Abstract:

Economic corruption is a global phenomenon that affects every country of the world without exception. This phenomenon is the increase in developing countries, especially the Arab countries where corruption went beyond reasonable limits Accordingly, the following research document is an attempt to shed light on the phenomenon of economic corruption in the Arab world and its impact on development,to discuss the economic concept of corruption, its forms and causes of its spread in the Arab world, and the concept of development and the objectives, then, recognize to discuss the economic concept of corruption, its forms and causes of its spread in the Arab world, and the concept of development and the objectives.

Key Words : Economic Corruption,, Social Development, Economic Development, Corruption Perceptions Index

يعتبر العالم العربي من أكثر مناطق العالم غنًى واستراتيجيةً ، فهو يحتل موقع جغرافي له أهميته الاقتصادية والتجارية البالغة من خلال توسطه ثلاث قارات، وإطلاله على معظم بحار ومحيطات العالم، ويتميز بتنوع تضاريسه ومناخه وموارده المادية والمالية، ويحوز على نسبة كبيرة من احتياطي العالم من الغاز والبترول، كما يحتوي على نسب لا بأس بها من الثروات المعدنية والمائية والسمكية وعلى مساحات معتبرة من الثروة الغابية والأراضي الزراعية، كل هذه المقومات والامتيازات تهيء الظروف اللازمة لنجاح أي سياسة تنموية ، وقادرة على جعل البلدان العربية من أكثر البلدان تقدما في مختلف المجالات، لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث تعد معظم البلدان العربية من أكثر المناطق تخلفا، فالمواطن العربي يعاني كثيرا من الأوضاع والظروف المزرية التي تحرمه من أدنى احتياجاته الأساسية.

ويُرجع مختلف الخبراء والباحثين المسؤولية الكبرى للتخلف الذي تعاني منه البلدان النامية وخاصة البلدان العربية وفشل السياسات التنموية فيها إلى الفساد بشتى أشكاله، من فساد سياسي وإداري ومالي وأخلاقي واقتصادي، هذا الأخير الذي تعدت حدوده كل الحواجز والمسافات، وتعددت أشكاله ومصادره وتجاوزت تكاليفه كل التوقعات، وأصبح منتشرا في القطاع العام والخاص على حد سواء، وتفشى بين مختلف طبقات وبنى المجتمع، ويعتبر الفساد الاقتصادي أكثر أنماط الفساد تأثيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- فما هو مفهوم الفساد الاقتصادي وما هي مظاهره وأشكاله؟
- ما هي أسباب وعوامل ظهور وانتشار الفساد الاقتصادي؟
- ما هو واقع الفساد الاقتصادي في العالم العربي؟ وما هي أبرز الآثار التي يخلفها على التنمية العربية ؟

أولا: ماهية الفساد الاقتصادي

1. مفهوم الفساد الاقتصادي

يشير مصطلح الفساد في اللغة العربية إلى العطب والتلف وخروج الشيء عن كونه منتفعا به، ونقيضه هو الصلاح، كما يراد به معاني كثيرة مثل الجذب والقحط والانحراف والتفسخ والفسوق والثبور والهلاك والطغيان والتجبر والانهدام والبطلان والظلم وغيرها من المعاني، وقد ورد في القرآن الكريم لفظ فَسُدَ ومشتقاته في خمسين آية مختلفة دلت على معاني مختلفة للفظ1، ومن خلال المعنى اللغوي للفساد يظهر لنا كبر حجم الضرر الذي يشير إليه المصطلح والمعاني الضارة والمدمرة التي يعنيها والتي تشير إلى ضد كل ما هو صالح ومستقيم.

والفساد في لسان العرب من الفعل فَسُدَ ضد صَلُحَ والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه. فهو الجدب أو القحط كما في قوله تعالى :(ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَّرِ والبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاس لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الذِي عَمِلُوا لَعَلَهُم يَرْجِعُون) (سورة الروم الآية41) أو الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى (لِلذِّينَ لاَ يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلَا فَسَادًا) (سورة القصص الآية83)[2].

أما في الاصطلاح فقد تعددت تعريفات الفساد، حيث يعرفه أديلهرتز بقوله:" الفساد فعل غير قانوني أو صور من الأفعال غير القانونية التي تم ارتكابها بأساليب سرية تتسم بالخداع القانوني والاجتماعي، وذلك للحصول على أموال أو ممتلكات أو لتحقيق مصالح شخصية"[3]، يذكر أديلهرتز في هذا التعريف خصائص الفساد وأهدافه فيميزه بصفة اللاقانونية والسرية بهدف الحصول على مصالح شخصية سواء كانت أموال أو ممتلكات أو غيرها، ويذهب روبرت كليتجارد إلى أن " الفساد يوجد عندما يحاول شخص وضع مصالحه الخاصة بصورة محرمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة أو فوق المــثُل التي تعهد بخدمتها"[4]، يظهر هذا التعريف أن محاولة القيام بأفعال تضر المصلحة العامة يُعد فسادًا.

وقد عرّفه البنك الدولي في مؤتمره لسنة 1997 بأنه:"سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على المكاسب الشخصية"5، وقد حصر هذا التعريف الفساد في القطاع العام، وتعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه:"إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مصالح شخصية، قد تكون مادية أو غير مادية"6وهذا أشمل من التعريف السابق فهو يشير إلى استعمال المنصب سواء في القطاع العام أو الخاص لتحقيق مصالح شخصية ليست للصالح العام أو للهدف الذي أنشئ من أجله المنصب، ولا يشترط أن يكون لمصلحة الفاسد الخاصة فقد يكون لأحد أفراد عائلته أو لصديق أو لمؤسسة أو لحزب أو لأي جهة من الجهات.

أما الفساد الاقتصادي فيعرّف بأنه" غياب للشفافية والنزاهة في طرح المناقصات أو المزايدات والمشاريع الحكومية كإحالتها وتوجيهها لشركات معينة من أجل استرضاء أشخاص معينين لهم علاقة بهذه الشركات دون إتباع الإجراءات القانونية المطلوبة كالإعلان عنها أو فتح المجال للتنافس الحقيقي عليها أو ضمان تكافؤ الفرص للجميع"[7]، ويعرّف أيضا بأنه"كل تصرف يمثل الاعتداء على الأموال على وجه غير شرعي بإتلافها أو سوء استخدامها أو كسبها بدون وجه حق" [8]، ويعرف جون ستون الفساد الاقتصادي بأنه " إساءة استخدام الأدوار (الوظائف) العامة أو الموارد العامة من أجل مكاسب شخصية"[9]، فالفساد الاقتصادي انحراف عن المسار الاقتصادي لإرضاء المصالح الخاصة التي تتعارض مع المصلحة العامة، عن طريق الحصول على مكاسب مادية أو معنوية لتسهيل أعمال مشروعة أو غير مشروعة

لمصلحة فرد أو جماعة أو مؤسسة بما يتعارض مع القانون والقيم الأخلاقية والدينية، وبما يؤثر سلبا على الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، والفساد الاقتصادي هو الأشمل والأعم بحيث يشمل كل الممارسات التي تؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني.

فقد أجمعت كل التعاريف أن الفساد هو ممارسة وسلوك غير سوي وغير مقبول قانونيا ولا أخلاقيا ولا دينيا، يكون من خلال سوء استغلال الوظيفة والمنصب المشغول، الهدف منه هو الحصول على مصالح ومكاسب شخصية، ويؤثر على المصلحة العامة للمجتمع ككل، وهو يتعارض مع مفاهيم مثل الحكم الراشد والشفافية والمساءلة.

2- أشكال ومظاهر الفساد الاقتصادي

الفساد الاقتصادي ظاهرة تتشعب أشكالها وتتعدد آثارها وتشمل أنواع مختلفة من السلوك الشاذ، فيصعب إحصاء وتحديد الأشكال والصور المختلفة التي يظهر فيها من بين أبرز وأهم أشكاله:

2-1- الجريمة المنظمة: التي تضم عصابات من المفسدين المتشكلين في شكل تنظيمات دولية وإقليمية ومحلية، ولها الكثير من الطرق والأدوات والأساليب التي تمكنها من اختراق الاقتصاد الرسمي ومختلف أجهزة الحكم وشل فاعليتها، ثم التمركز في أقرب مكان من السلطة، والتوسع داخل الاقتصاد الرسمي والتحكم فيه، بعدها تقوم بالسيطرة عليه وتوجيهه وهذا ما يحوله إلى كيان هش ويسمح لها بنهب الموارد وتدمير آليات الإنتاج وإشاعة الفساد في كل أجزائه ومكوناته10، ومن أشكال الجريمة المنظمة: (الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة، المتاجرة غير المشروعة في الأسلحة، المتاجرة في النساء والأطفال، تزييف وتزوير العملات الدولية، تزوير وتقليد مختلف المنتجات الاستهلاكية والاستعمالية، الاتجار في المسروقات، الاتجار في اليد العاملة المهاجرة والمهربة من البلدان الفقيرة، المتاجرة في الأعضاء البشرية، التهريب، ، الرشاوي..إلخ)[11].

2- 2-تبييض وغسيل الأموال: إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن الأنشطة غير المشروعة والعمل على إدخالها داخل الاقتصاد المشروع من خلال سلسلة من التحويلات المالية والنقدية، فيصعب التعرف على مصادرها الأصلية، ثم إنفاقها واستثمارها في الأعمال المشروعة خاصة الأسهم والسندات والأنشطة العقارية والسياحية[12].

2- 3-التهرب الضريبي: التخلص من دفع المستحقات الجبائية إما بالغش أو التجنب الضريبي[13].

2- 4-المحسوبية: تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة معينة دون وجه حق.[14]

2-5- الوساطة: التدخل لصالح فرد أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل أو الكفاءة لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي أو غيرها من الأسباب غير الشرعية.

2- 6-المحاباة: تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق للحصول على مصالح معينة.

2- 7-الاستغلال الوظيفي: الاستفادة من السلطة من أجل منفعة خاصة.

2-8- إهدار المال العام: التصرف في المال العام بحكم المنصب وصرفه في أمور ومشاريع غير مفيدة.

2-9- اختلاس المال العام: لصالح شخص معين أو لصالح مجموعة أو كيان.

2-10- الرشوة: الحصول على عمولات ومبالغ مالية بشكل غير شرعي من أجل تقديم أو تسهيل إجراءات أو منح صفقات أو عقود، سواء كانت رشوة محلية أو دولية.

2-11- تضارب المصالح: عندما يكون الموقع الوظيفي أو المنصب العام مكانا لتغليب أو احتمالية تغليب مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة.

3- أسباب الفساد الاقتصادي

تتعدد وتتشابك أسباب الفساد الاقتصادي بتنوع وتشابك أشكاله ومكوناته،فقد أشار تقرير التنمية لسنة 1997 أن أسباب الفساد في دول العالم تعود إلى النقاط التالية[15]:

- إتساع حرية التصرف للمسؤولين دون ضوابط دقيقة بما يمكنهم من التصرف في الأموال العامة لمصلحتهم الشخصية.

- قلة المساءلة نتيجة غياب سياسات منظمة وضابطة للتصرفات المالية وضعف أجهزة الرقابة.

- الاستهانة بالقوانين وضعف الأجهزة القضائية.

- ضعف العقوبات المسلطة على مرتكبي جرائم الفساد الاقتصادي في كثير من الدول.

- ضعف وانعدام الوازع الديني والأخلاقي لدى مرتكبي الفساد والتي تعد الرادع الأول للإنسان عن ارتكاب الفساد.

- ضعف جهود الفساد في الإمساك بالفاسد ومعاقبته(ارتفاع المنافع المحققة من الفساد عن التكاليف المدفوعة في العقوبات يشجع الفساد وينميه)[16].

كما يرى بعض المحللين والباحثين أن جذور الفساد التاريخية تعود إلى السيطرة التاريخية للدولة على الشؤون الاقتصادية والسياسية، مما خلق فرصة لجني الريع من جهة، ومن جهة أخرى أضعفت هذه السيطرة من قدرة المواطنين على محاسبة المسؤولين على تصرفاتهم الفاسدة، كما أن النظم الاستعمارية تركت دمارًا مؤسسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا جعلها تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية التي تعد من أهم المصادر التي تتعرض للفساد والنهب والاختلاس17.

ويذهب ابن خلدون في نفس الاتجاه بتحميله الحكام مسؤولية الفساد، حيث كتب في مقدمته" أن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة، وقد يلجأ أفراد الجماعات الحاكمة إلى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي يتطلبها الترف"[18]، والناس على دين ملوكهم، فالسلطة التي تقوم على النهب والظلم والتزوير والتبذير والرشوة والابتزاز وغيرها من أشكال الفساد تخلق مجتمعا وأجهزة بنفس مواصفتها، مما يشجع ويساهم على انتشار الفساد حتى يصبح من الأمور المقبولة بين أفراد المجتمع.

وهناك ثلاثة عناصر متصلة ببعضها البعض ولها علاقة بقضية العولمة أدت إلى انتشار الفساد على نطاق واسع حسب رأي باتريك جيليين: أولها زيادة توسع التكامل الاقتصادي العالمي وتعميقه الذي زاد من آثار الفساد في الاقتصاد العالمي، وثانيها بزوغ نظام دولي متشابك الكترونيا عمل على زيادة فرص الفساد بشكل ملحوظ، وثالثها زيادة عدد التحالفات التعاونية الاستراتيجية التي حدثت داخل البلدان وخارج الحدود على حد سواء، هذا إضافة إلى تفكيك قواعد النظم والضوابط الإجرائية والقانونية التي صممت لمحاربة الفساد، مما ساعد على بروز طبقة تتكئ على أموال طائلة منهوبة من المال العام ومن الرشاوي التي تضخها الشركات والدول والجماعات تتوزع على نطاق جغرافي دولي[19].

3-1-**أسباب الفساد الاقتصادي في الدول العربية**[20]:

- غياب الشفافية بسبب سيطرة الحكومات على الإعلام وإخضاعه للرقابة، وعدم السماح بنشر المعلومات إلا التي توافق عليها وتخدم مصالحها.

- ضعف السلطة القضائية وضعف سيادة القانون، حيث تشرف الحكومات على السلطة القضائية، وتقوم بتعيين القضاة وتعتبرهم من موظفي الدولة، ويخضعون لسلطة وزير العدل الذي يشغل منصب تنفيذي في مجلس الوزراء، مما يسمح بالنفوذ الموالي للحكومة بالتغلغل في العملية القضائية ويخفض قابلية الحكومة للمساءلة ويفتح المجال أمام مسارات الفساد.

- عدم القابلية للمساءلة بسبب غياب استقلالية القضاء والحريات المدنية وحرية الصحافة، وقيام مؤسسات رئيسية كالبرلمان وأجهزة إنفاذ القوانين والجمعيات المهنية ووسائل الإعلام تتميز بنقص الشرعية.

- الهيكل الاجتماعي القائم على النخبة، حيث أن المجتمعات العربية غير منصفة فهي تنحاز لصالح النخبة الحاكمة ضد بقية الشعب، فنجد في هذه المجتمعات ثلاث أصناف اجتماعية مختلفة:

- النخبة (الصفوة): مجموعة صغيرة من كباري المسؤولين والأسر المشهورة التي تربطها علاقات وثيقة مع السلطة، تحصل على أعلى الامتيازات وتسيطر على معظم الأنشطة الاقتصادية.
- العاملون في الحكومة والوظائف العامة: يعتمدون على الحكومة تماما ويدينون لها بالولاء بغية الوصول إلى فرص لتحقيق المكاسب الشخصية.
- عموم الشعب: فئة غالبية الشعب، وهي بحكم تكوينها تهيئ الفرص المناسبة لازدهار الفساد.

- القوانين والحواجز الزائدة عن الحد، حيث تريد الحكومة المحافظة على قوتها وسطوتها داخل البلاد وتنجح بذلك في السيطرة على كافة جوانب المجتمع المدني وجعل الشعب يعتمد عليها في الحصول على خدماته الأساسية، وبذلك تعتمد على الإفراط في إصدار اللوائح والقوانين لتحقيق هذا الغرض.

- طبيعة المنظومة القيمية التي تتآزر وتتآلف وتتكاثف مع الظروف السياسية والاقتصادية التي تسود في البلدان العربية لتشكل بيئة ومناخا مشجعا على الفساد بشتى أنواعه.

بدوره ذهب المفكر مالك بن نبي أن الدول العربية والإسلامية كغيرها من دول العالم الثالث التي تعتمد على الواردات رغم تمتعها بالمساحات الشاسعة واليد العاملة العاطلة، وأهملت معادلة اقتصادية بالغة الأهمية تكمن في أداء الواجب وطلب الحق، فالمعروف في الدول العربية والإسلامية أن الفرد فيها يطالب بحقوقه قبل أن يؤدي واجباته، وكلما طالب أفراد المجتمع بالحقوق قبل أداء الواجبات اتجه نحو التكديس والفساد والرشوة، مؤكدا أن المجتمع لا يأخذ توازنه إلا إذا تساوى فيه حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك، وكلما ارتفع حجم الاستهلاك إلى مستوى لا يمكن التحكم فيه كما هو حال الدول العربية اتجه نحو التبذير والفساد، ونتيجة لذلك تظهر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وينحل المجتمع ويصبح أفراده يفسدون أكثر مما يصلحون، وتضمحل المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تحرس على احترام النظام وبالتالي يتجه المجتمع نحو الركود والتقهقر[21]، وبذلك يرجع بن نبي أسباب الفساد في الدول العربية إلى العوامل الثقافية والاجتماعية التي تسود المجتمع العربي أكثر من أي شيء آخر.

كما لا يمكن أن نغفل دور الشركات الكبرى العالمية في توسيع دائرة الفساد وزيادة انتشاره، من خلال دفعها الرشاوي وتعاملها مع المفسدين في الدول النامية من أجل الحصول على العقود والصفقات بطرق غير مشروعة، مستغلة غياب قواعد المساءلة والشفافية في هذه الدول وفساد الموظفين والمسؤولين فيها، الأمر الذي ساهم في خلق مناخ فساد عالمي، وكان من أهم أسباب انتشار وتطور الفساد في الدول العربية.

إضافة إلى غياب الوعي وروح المسؤولية والحس العام لدى المواطنين، وتغييب دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، دون أن ننسى غياب القوانين والهيئات الرادعة للفساد، وإن كانت موجودة في أغلب الدول العربية إلا أن وجودها يبقى شكلي، فهي مسيرة من قبل الحكومات الفاسدة نفسها، هذا ما يطرح إشكالية من يراقب من؟، إذا كان الذي ينشئ هذه الهيئات ويصدر هذه القوانين فاسدًا فهل تكون مكافحة الفساد شفافة وشرعية؟، فهي مجرد شعارات لذر الرماد على العيون ولإعطاء الشرعية لعمليات الفساد والنهب المنظمة وإبعاد الأنظار عنها، وفي بعض الأحيان التضحية ببعض الرؤوس التي تنشأ معها خلافات أو تنتهي معها المصالح والحصول على مصداقية مزيفة من خلالها، حتى تكون الشجرة التي تغطي الغابة، شجرة الشفافية(المزيفة) التي تغطي غابة الفساد التي لا حدود لها، فحتى إن كان هناك أفراد نزهاء يحاولون الإبلاغ عن قضايا للفساد يجدون أنفسهم ضحايا متابعات قضائية ومحاكمات وتهديدات بالتصفية الجسدية والطرد من عملهم، في ظل غياب قضاء مستقل وبرلمانات غير شرعية تقوم بدور معاكس تماما للأهداف التي أنشئت من أجلها، فغياب الإجراءات الوقائية في ظل غياب الشفافية والمساءلة وسهولة الحصول على المعلومات وحرية الصحافة وغيرها ،وغياب الإجراءات العلاجية بغياب القوانين الرادعة والجزاء الرادع والملائم لخطورة وحجم جريمة الفساد أدى إلى انتشاره وتوسعه.

4- مستويات الفساد: يوجد مستويان للفساد .

4-1 -الفساد الأكبر: فساد يرتكبه رؤساء الدول والحكومات والوزراء والموظفين الكبار بمبالغ كبيرة من الأموال العامة22، ويسمى بالفساد على مستوى رأس الهرم ويرتبط هذا الفساد بالتأثير في صانعي القرار ويمكنه أن يؤدي إلى تدمير دول.

4-2 -الفساد الأصغر: فساد الموظفين الصغار في القطاعات المختلفة بمبالغ صغيرة تؤخذ من أموال المواطنين الخاصة وليس من أموال القطاع العام23،ويسمى أيضا الفساد على مستوى الجسد والقاعدة، الجسد من خلال فساد الموظفين في المستويات العليا والمتوسطة والدنيا من الهرم الإداري، والقاعدة من خلال فساد المستويات الدنيا من الموظفين كرجال الشرطة والجمارك وغيرهم24، وأثره شديد على المصالح والخدمات العامة للمواطنين.

ثانيا- ماهية التنمية:

1- مفهوم التنمية:

يجمع أغلب المنظرين في علم الاجتماع والاقتصاد على أن التنمية هي عملية تغيير موجهة ومعقدة وشاملة، وتضم كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيديولوجية، تستهدف إحداث تغييرات بنائية ووظيفية في المجتمع سعيا لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية للإنسان25، كما أن التنمية هي عملية توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب، من خلال نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للقدرة البشرية، فهدف التنمية ليس مجرد زيادة إنتاج بل تمكين أفراد المجتمع من توسيع نطاق خياراتهم، فهي عملية تطوير القدرات و الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي[26].

وتعرّف الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية بأنها:" تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج"[27]، كما تعرّف أيضا بأنها "مجموعة السياسات التي ينفذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا لقواه الذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراده وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"[28]، فالتنمية الاقتصادية الحقيقية هي التي ترتكز على المقومات والموارد التي يمتلكها المجتمع وتستهدف كل شرائح المجتمع وتشرك في تنفيذها كل المكونات الاجتماعية، أما التنمية الثقافية فتسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، في حين تهدف التنمية الاجتماعية إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية، بينما ترتكز التنمية المستدامة على الموائمة بين المعيار الاقتصادي المتعلق بفعالية وكفاءة الإنتاج والمعيار الاجتماعي المتعلق بعدالة التوزيع، وتؤكد على أهمية الإنسان وقيمته وكرامته وتطوير قدراته, كما تؤكد على أهمية النظام السياسي وتوفيره للحرية والمشاركة، والتنمية الشاملة كما يعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هي: "عملية زيادة خيارات البشر وزيادة قدراتهم وإمكانياتهم، بتوفير فرص أوسع أمامهم للتمتع بحياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة والتعليم، والوصول إلى الموارد الضرورية للعيش بمستوى حياة كريمة، وضمان التمتع بالحريات السياسية والاقتصادية[29].

ويشير جاولت أن مفهوم التنمية يحتوى ثلاث قيم رئيسية (مكونات رئيسية) وهي[30]:
- توفر مقومات الحياة وتتضمن توفير الحاجات الأساسية للإنسان (التعليم، المأكل، العلاج، المسكن ، وكل ما يخرج الإنسان من دائرة الفقر والتخلف).

- احترام الإنسان لذاته من خلال الاعتماد على نفسه لتلبية متطلبات الحياة.
- الحرية أي أن يكون هناك عدل ومساواة توفرهما الدولة للمواطنين بحيث يكون لديهم الإحساس بالقدرة على التعبير عن ذاتهم وآرائهم مع حقهم في الاختيار.

فتوسع وشمولية التنمية لمختلف نواحي الحياة جعل من الصعوبة بما كان إيجاد تعريف موحد لها، فتعددت أشكالها وأنواعها ومجالاتها وبذلك تعددت تعريفاتها ومفاهيمها، لكن مختلف هذه التعريفات تلتقي في النهاية وتجمع على أن التنمية هي عملية تغيير نحو الأفضل وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها، وهي تتخذ من الفرد غايتها ووسيلتها في نفس الوقت وهي تنطق من الفرد لتصل إلى الفرد، فكل مجالات التنمية تسعى في النهاية إلى تحقيق رفاهية الإنسان وإشباع احتياجاته الأساسية قدر الإمكان.

2- مصادر تمويل التنمية: يتم تمويل عملية التنمية من خلال خمسة مصادر أساسية وهي:

¬- المدخرات الوطنية.
- الاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة أو غير المباشرة.
- حصائل الصادرات.
- الاقتراض(الدين الخارجي/ الدين الداخلي).
- المنح والهبات الدولية.

3- أهداف التنمية:

تسعى التنمية بكل أشكالها إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في شتى مجالات الحياة لأفراد المجتمع، وتتشابك الأهداف الفرعية لكل شكل من أشكالها، وفيما يلي أهم أهداف بعض أشكال التنمية:

* حيث تسعى التنمية الاقتصادية في أي بلد من البلدان بشكل رئيسي إلى تحقيق الأهداف التالية[31]:

- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي، وزيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد.
- تسخير الموارد الطبيعية ودعم تشغيل المشاريع الصناعية.
- تعزيز وزيادة فعالية القطاع الخاص وتحسين مستوى المناطق الريفية.
- زيادة وتنويع الصادرات ومصادر الدخل والعدالة الاجتماعية.
- الانتقال بالاقتصاد من دائرة الركود والضمور الإنتاجي والاعتمادية المطلقة على السلع الأجنبية إلى منصة التشغيل والإنتاج الموسع وزيادة الديناميكية الإنتاجية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي[32].

* في حين أن الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية هو تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية، من خلال إحداث التغييرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري، بما يحقق للمجتمع نموه وإشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراده بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة (تعليم، صحة، إسكان، ثقافة،

رعاية اجتماعية...إلخ)، وتقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها[33].

* ومن بين أهم أهداف التنمية المستدامة[34]:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.
- الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.

4- أهداف إستراتيجية التنمية العربية:

ترتكز إستراتيجية التنمية في أغلب البلدان العربية على الأهداف التالية35:

- الحد من الفقر والبطالة، وتحقيق الأمن والسلام على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر.
- القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي.
- دعم وتطوير المؤسسات الاقتصادية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- تطوير قطاعات الإنتاج العربية وتعزيز تكاملها وتحسين كفاءتها الإنتاجية.
- دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ومشاركتهم في وضع وتنفيذ الخطط التنموية.
- رفع مستوى الدخل الفردي.
- تحسين مستوى الخدمات الصحية والسكنية.

كل هذه الأهداف التنموية هي في حاجة إلى توفير الإمكانيات والمدخرات اللازمة، وإلى تضافر جهود كل الأطراف المعنية، وإلى بيئة ومناخ مساعدين على ذلك (سياسة رشيدة مبينة على الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص من جهة الحكومة المسؤولة عن العملية، ووعي اجتماعي من جهة المجتمع بمختلف شرائحه ومكوناته)، لكن هل واقع الفساد الاقتصادي في الوطن العربي يساعد على تحقيق هذه الأهداف؟

ثالثا- الفساد الاقتصادي وآثاره على التنمية في العالم العربي:

1- واقع الفساد في الدول العربية:

أشارت التقارير الدولية عن الفساد والشفافية أن الفساد الاقتصادي في الدول العربية لم يقتصر على الحكومات والدول والهيئات المانحة، بل تفشى بين الأفراد، مؤكدة تفشي أشكال الفساد بدءًا بالرشوة والغش وتزوير الماركات العالمية، فالفساد يضرب قطاعات الاستثمار والإنتاج العربي، وأكدت تقارير البنك الدولي أن حجم الفساد المالي المؤثر في الاقتصاد في العالم يصل إلى ترليون دولار سنويا، منها ما بين 30% إلى 40% بالوطن العربي فقط، أي أن حجم الأموال التي يخسرها الاقتصاد العربي تتراوح بين 300 و400 مليار دولار سنويا، وهذا المبلغ يترك الكثير من الآثار السلبية على الاستثمارات وعلى الصحة العامة، فهو مبلغ كافي لتوفير أكثر من 20 مليون منصب شغل، أي لو تم تخصيص مبالغ الفساد لعام واحد لكان كفيلا بالقضاء على ظاهرة البطالة في العالم العربي[36].

وفي تقرير لمنظمة الشفافية الدولية قدر حجم الهدر في الاقتصاد العربي بما يقارب 3 ترليون دولار، فلو تم توجيه 5% فقط من هذا المبلغ لكان كفيلا بإنقاذ قطاعات الصحة والتعليم

من الوضعية التي آلت إليها منذ سنوات بسبب نقص التمويل، وفي دراسة هناء خير الدين التي قدمتها في أحد مؤتمرات المنظمة خلصت إلى أن الدول العربية تستطيع مضاعفة دخلها القومي بأكثر من 400% إذا قلصت الفساد لحدوده الدنيا فقط (دون القضاء عليه بشكل تام)، وفي تقارير صادرة عن المنظمة العربية للتنمية أكدت أن انفتاح عدد من الدول العربية على الاقتصادات الدولية دون أن تملك أدوات التحصين من مخاطر ذلك، و توسع عدد منها في نظام الخوصصة أدى إلى هدر مليارات الدولارات من خلال التخلص من وحدات القطاع العام بأقل من 5% من قيمتها الحقيقية بشكل كلّف اقتصاداتها خسارة أكثر من 100 مليار دولار بسبب ذلك37، كل هذه الأرقام وغيرها تجعلنا نطرح التساؤل كيف كان سيكون وضع الدول العربية وكيف كان سيعيش المواطن العربي لو لم يكن هذا الفساد؟.

ومن أهم مكونات الفساد الاقتصادي في الدول العربية: تخصيص الأراضي من خلال قرارات إدارية فوقية، إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة (تشير التقارير أن أكثر من 30% منها لا تدخل خزينة الدول)، قروض المجاملة، عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح، العمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب[38].

2- ترتيب الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد:

وهو تقرير تنشره منظمة الشفافية الدولية سنويا عن مستوى الشفافية ونسبة الفساد في دول العالم في القطاع العام ، من خلال الاعتماد على تقارير 13 هيئة ومؤسسة مستقلة عبر مختلف قارات العالم، ليتم جمع وحساب متوسط الدرجات التي تتحصل عليه كل دولة في هذه التقارير، حيث يتم تقييم كل دولة على سلم (من 0 إلى 100) نقطة، تعادل الدرجة 0 أعلى مستويات الفساد المدرك، والدرجة 100 أدنى مستويات الفساد المدرك ، ومن المظاهر التي يغطيها المؤشر (الرشوة، اختلاس المال العام، استغلال المنصب لتحقيق مصالح شخصية، عبء الإجراءات الروتينية والبيروقراطية، الملاحقات القانونية والقضائية على المسؤولين الفاسدين، توفير الحماية للمبلغين عن الفساد، السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية..... إلخ)، والجدول الموالي يبين ترتيب الدول العربية حسب هذا المؤشر في السنوات الثلاث الأخيرة :

- جدول يبين ترتيب الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد:

الدولة	الترتيب العالمي	الدرجة المتحصل عليها			الدولة	الترتيب العالمي	الدرجة المتحصل عليها		
		2015	2016	2017			2015	2016	2017
الإمارات	21	71	66	71	جيبوتي	122	34	30	31
قطر	29	70	61	63	موريطانيا	143	31	27	28
السعودية	45	52	46	49	لبنان	143	28	28	28
الأردن	49	53	48	48	جزر القمر	148	26	24	27
سلطنة عمان	68	45	45	44	العراق	169	16	17	18
تونس	74	38	41	42	ليبيا	171	16	14	17
المغرب	81	36	37	40	السودان	175	12	14	16
الكويت	85	49	41	39	اليمن	175	18	14	16
البحرين	103	51	43	36	سوريا	178	18	13	17

الجزائر	102	36	34	33	**جنوب السودان**	179	15	11	12
مصر	117	36	34	32	**الصومال**	180	8	10	9
معدل الدرجات	معدل درجات الدول العربية مجتمعة						23.7	31.7	32.5

المصدر: تقرير منظمة الشفافية العالمية الصادر في برلين يوم: 21-02-2018.

فمن خلال الجدول يتضح أن معظم الدول العربية لم تتجاوز المتوسط في التقييم لدرجة الشفافية، فباستثناء قطر والإمارات التي كانت فيها درجات التقييم عالية نسبيا والأردن والسعودية والبحرين التي عادلت المتوسط من الدرجات سنة 2015 لتتراجع بعدها، فإن بقية الدول العربية تعاني أوضاع أقل من المتوسط وضعيفة من الشفافية ومستويات عالية من الفساد خاصة الدول التي تعاني من أوضاع أمنية وسياسية غير مستقرة، ففي هذا التصنيف الذي ضم 180 دولة في العالم احتلت ثلث الدول العربية واحدة من العشر مراتب الأخيرة في التصنيف الذي تذيلته ثلاثة دول هي سوريا وجنوب السودان والصومال، كما أن متوسط درجات الدول العربية مجتمعة قد بلغ مستوى متدني جدا بسبب استفحال ظاهرة الفساد فيها، فمعظم الدول العربية قد تراجعت في الترتيب مقارنة بتقرير سنة 2016 رغم أنها ربحت بعض الدرجات لكن هذا لم يكن كافية للمحافظة على مراكزها بسبب تقدم الدول الأخرى وإرسائها لقواعد الشفافية ومكافحة الفساد.

3- أرقام و إحصائيات عن الفساد في بعض الدول العربية:

تعاني معظم الدول العربية إن لم نقل كلها من استفحال ظاهرة الفساد الاقتصادي الذي نهب خيراتها وحول ثرواتها إلى نقمة على شعوبها، وفيما يلي بعض الأرقام والإحصائيات عن الفساد في بعض الدول العربية :

- الفساد أفقد العراق 450 مليار دولار خلال 12 سنة (2003-2015) حسب تأكيد وزير النفط العراقي عادل عبد المهدي، ووفقا لهيئة النزاهة العراقية فإن الفساد قد كلّف البلاد خسارة أكثر من 100 مليار دولار خلال فترة حكم رئيس الوزراء نوري المالكي إلى غاية منتصف 2014، من خلال مشاريع أقرتها الحكومة وتبين أنها وهمية39، وحسب تصريح علي شكري وزير التخطيط العراقي أن ما دخل ميزانية العراق منذ 2003 إلى غاية 2012 بلغ 700 مليار دولار، أهدر منها حوالي 80% عبثًا، كان بإمكان هذا المبلغ إعادة الحياة إلى 200 مؤسسة للدولة تم إغلاقها، وتشغيل ما يمكن تشغيله واحتضان الآلاف من العاطلين عن العمل، وبناء مدارس ومستشفيات وتبليط شوارع وبناء جسور ومجمعات سكنية وحل معاناة آلاف العائلات بلا مأوى، وحل مشكلات المياه والكهرباء وإعادة الحيوية للبنى التحتية المفقودة[40].

- حسب تقرير مجلس المحاسبة الليبي فقد بلغ حجم الإنفاق لدى الحكومات الليبية المتعاقبة في السنوات الثلاث التي تلت ثورة 2011 بلغ 121.5 مليار دولار، وقد تميز هذا الإنفاق بالهدر والإسراف، وفي تقرير لمؤسسة النزاهة العالمية جاء فيه أن مصر تخسر سنويا 6 مليارات دولار بسبب الفساد الحكومي والأنشطة المالية غير المشروعة، وفي تقارير حكومية فحجم الجرائم المالية وغسيل الأموال في تونس بعد الثورة بلغ 4 مليارات دولار، وفي السعودية تشير

التقديرات أن عدد المشاريع المتعثرة يبلغ حوالي 672 مشروع بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 267 مليار دولار حسب الهيئة السعودية لمكافحة الفساد[41]، وفي الجزائر قد تعدت أرقام الفساد حدود المعقول خاصة في العشرية الأخيرة بفضائح من العيار الثقيل من أبرزها ما يعرف بقضية الخليفة، قضايا سوناطراك، ملف الطريق السيار وغيرها من القضايا التي أنهكت الاقتصاد الجزائري.

هذه الأرقام الخيالية التي طالتها أيدي الفساد في هذه الدول والتي تم الإعلان عنها دون أرقام الدول الأخرى والأرقام التي لم يتم الإعلان عنها (وما خفي كان أعظم)، كل هذا يؤكد أن الفساد الاقتصادي قد تجاوز كل الحدود وأصبح من الظواهر التي تسبب تخلف الأمة العربية في جميع المجالات، خاصة وإذا علمنا أن "الدول العربية تحتاج إلى 200 مليار دولار لتوفير التمويل للخروج من نفق الفقر والجوع والبطالة"42، فلو تم تخصيص مبالغ الفساد لبلد واحد ولعام واحد لتم القضاء على هذه المشكلات التي يعاني منها أفراد المجتمع العربي منذ عشرات السنين، " فمشروع مارشال لإعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (1947-1951) كان بقيمة 15 مليار دولار ما يعادل 148 مليار دولار بالقيمة الحالية أي موازنة بلد عربي مثل العراق لعام واحد"43، ونحن نرى كيف هو حال أوروبا وكيف هو حال العالم العربي، رغم أن الموارد الكبيرة التي تتمتع بها الدول العربية فمجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية سنتي 2013، 2014 فقط قد بلغ 5474 مليار دولار44، إضافة إلى المساعدات التي تتلقاها من الهيئات والدول فقد بلغ المجموع التراكمي لنصيب الدول العربية من المساعدات الإنمائية المقدمة للدول النامية خلال الفترة 1990-2013 حوالي 276 مليار دولار45، فهذا واقع الفساد في الدول العربية الذي حوّل هذه الموارد والثروات من نعمة إلى نقمة على شعوبها.

4- آثار الفساد الاقتصادي على التنمية في البلدان العربية:

أجواء الفساد لا يمكنها إيجاد تنمية, لأن العصابات الفاسدة تعمل على استغلال الثروات وبناء اقتصاد يخدم مصالحها الذاتية وبما يقوي ديمومة سلطتها, ويكون التخطيط التنموي موجها بشكل يخدم نواحي معينة بعيدة عن انتشال شعوبها من الفقر والتخلف والبطالة, ولا تعود بالفائدة الإنمائية على شعوبها، فتطوير مجال الاقتصاد الوطني في استثمار الثروات لا يخدم الشعوب لكن يحقق الفائدة الأعظم لمصالح هذه الشبكات، ويؤثر الفساد الاقتصادي على مختلف أشكال التنمية ويترك الكثير من الآثار السلبية والمدمرة عليها.

4-1- آثاره على التنمية الاقتصادية:

إذا كانت التنمية الاقتصادية تقود إلى الكثير من النتائج الاقتصادية الإيجابية التي تحفز الاستثمار وترفع من معدل النمو الاقتصادي وتنتقل بالاقتصاد من الركود إلى الإنتاج ...إلخ، فإن الفساد الاقتصادي يقود إلى كثير من الآثار الاقتصادية السلبية التي تعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية ، حيث يؤدي إلى الآثار التالية:

- يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، حيث أثبتت الدراسات وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي ،فكلما يزيد الفساد يقل النمو الاقتصادي، وينخفض دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي إلى هروب الاستثمارات نحو الخارج، ويؤدي إلى توظيف عائدات الفاسدين في مشاريع خارجية مما يقلل من حجم المشاريع الاستثمارية في الدولة[46].

- يشوه الهياكل والبنى الاقتصادية، ويؤثر سلبا على الاستثمار الوطني بسبب وجود الأنظمة المعيقة للاستثمار، ويشوه الحراك التجاري حيث يحمي الشركات ذات الصلة ببعض المسؤولين من المنافسة، كما يؤثر على بنية الاستثمار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تشكل الإطار العام لتوظيف رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، حيث أن المناخ الفاسد يهرب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج ويحرم دخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان العربية، ويخلق تشوهات في ميدان العلاقات مع الشركات المستثمرة، ويدفع باتجاه ترغيب وجلب الشركات ذات السجل المتدني أو السيئ دوليا[47]، وهذا ما يعرقل الشروط المناسبة والصحيحة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المرسومة.

- ارتفاع مستويات الفساد يجعل البلدان العربية أكثر فقرا رغم امتلاكها لموارد ترشحها لتكون من أغنى الدول، فهو يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر من خلال تفادي استثمارات الهياكل الأساسية للمشاريع التي تساعد الفقراء، وإلى مواجهة الفقراء لعبء ضريبي أثقل ولخدمات أقل، وإلى الحد من نمو المؤسسات المحلية الصغيرة التي يعيش منها العديد من الفقراء في الدول العربية[48].

- يزيد من كلفة الخدمات العامة الأساسية ومستوى جودتها وعدد المستفيدين منها، ويؤدي إلى زيادة تكلفة المشاريع ويحد من إمكانية نقل التكنولوجيا والمهارات ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار الأجنبي والمحلي، ويغير المعايير التي تحكم إبرام العقود والصفقات، فتختفي معايير التكلفة والجودة وموعد التسليم، لتحل محلها معايير المكسب الشخصي لكبار المسؤولين وهذا ما يؤدي إلى اختيار مقاولين أو موردين أقل كفاءة وشراء سلع أقل جودة[49].

- يؤدي إلى تبديد الموارد القومية للبلدان العربية كالبترول والغاز الطبيعي والمعادن ويجعل إسهامها في التنمية هامشيا50، حيث يمثل احتياطي النفط في الدول العربية 55.2% من الاحتياطي العالمي واحتياطي الغاز 27.5،51 إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابيا على شعوب المنطقة التي يعد مستوى الدخل الفردي فيها من أضعف المستويات.

- أشارت منظمة الشفافية الدولية أن الفساد يرفع تكلفة الأعمال التجارية في البلدان النامية ومنها البلدان العربية بحوالي 10% في المتوسط، كما يؤثر على المالية العامة من حيث سوء تخصيص الموارد العامة، حينما يوجه الجزء الأكبر منها للإنفاق على احتياجات ذات مبالغ كبيرة مثل التسليح والمستودعات الاستثمارية الكبيرة حتى يضمن المسؤولون رشاوي أكبر بدلا من الإنفاق على احتياجات ضرورية ذات مبالغ أقل[52]، تقدر بعض حسابات الدخل القومي، أن المتراكم من إجمالي الدخل القومي العربي للنصف الأخير من القرن الماضي (أي بحدود السنوات 1950 إلى 2000) بنحو 3 تريليون دولار، كما يقدر ما صرف على التسليح من هذا المبلغ بحـــدود تريليـــون دولار؛ أما عملية إعمار البنى التحـــتية وما خصص للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية فقد اســـتهلك بحدود تريليون دولار أيضا، خلال الفترة ذاتها؛ أما التريليون الثالث فيقدر أنه ذهب إلى أشخاص ومؤسسات عملوا وسعوا من أجل تسهيل وتيسير العمليات والأعمال المطلوبة في الشقيين الأولين[53].

- يؤدي غسيل الأموال الذي هو من أخطر أشكال الفساد الاقتصادي في الدول العربية إلى إضعاف الدخل القومي، وإلى انحراف شديد في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، ويؤثر سلبا

على معدلات الادخار المحلي بسبب تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج، فتعجز المدخرات المحلية على الوفاء بمتطلبات الاستثمار اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي[54].

- كما يؤدي التهرب الضريبي إلى إنقاص حصيلة الإيرادات العامة، ويخفض من قدرات الدولة على إنشاء المشاريع الاستثمارية، ويعمل على كبح روح المنافسة، ويؤدي إلى الاعتماد على مصادر تمويلية إضافية كالقروض الخارجية والإصدارات النقدية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فتتعطل التنمية الاقتصادية وتنخفض الدخول الحقيقية55، فالفساد يؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال استنزاف المدخرات المخصصة لتمويلها من جهة، والحد من الوصول إلى أهدافها من جهة أخرى.

4-2- آثاره على التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

يضر الفساد الاقتصادي كغيره من أشكال الفساد الأخرى بالتنمية الاجتماعية والمستدامة إضرارا كبيرا، ويترك الكثير من الآثار الاجتماعية التي تشكل بيئة معيقة لا تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والمستدامة التي رسمتها الدول العربية، وذلك على النحو الآتي:

- يعمل على غرس الحقد والحسد والتباغض بين أفراد المجتمع وإثارة استيائهم من نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي يعمل على إتاحة الفرصة للمفسدين، مما يؤدي إلى تفكك المجتمع وقيام بنيته على أساس المصلحة والذاتية والكراهية للآخرين، وليس على أساس المودة والتكافل؛ ويؤدي إلى انتشار القيم غير الأخلاقية، حيث يغذي نفسه بنفسه ويتسع نطاقه إن لم يواجه بحزم، لأن ترك المفسدين ينعمون بثرواتهم المنهوبة يجعل بقية أفراد المجتمع يرون أنه لا جدوى من الالتزام بالقيم الأخلاقية والتمسك بأحكام القوانين[56]، وهذا ما يؤثر بدوره على التنمية الاجتماعية القائمة على التكافل بين أفراد المجتمع.

- يزيد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية ويخلق طبقة ارستقراطية تنفرد بمقاليد السلطة والثروة دون بقية أفراد المجتمع، ويضعف الأمن الاجتماعي، ويزيد الهوة بين الطبقات الاجتماعية، طبقة تزداد غنى وأخرى تزداد فقرا، فالفساد في الدول العربية قد دمر الطبقة المتوسطة التي تشكل عنصر الأمان في أي مجتمع.

- يزيد من حالات الفقر ويؤدي إلى تراجع العدالة الاجتماعية وانعدام التضامن الاجتماعي، ويؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركز الثروات في أيدي الأقلية التي تمتلك السلطة والنفوذ على حساب الأكثرية، ويحصل ذلك من سوء توزيع الدخول بشكل غير مشروع، وهذا ما يؤدي إلى الاحتقان والانحراف الاجتماعي وبالتالي تعطيل قوة فاعلة في المجتمع بدلا من الاستفادة منها[57]، وهذا ما هو موجود في الدول العربية، وهذا كله يتنافى مع مبادئ وأهداف التنمية الاجتماعية القائمة على العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرصة أمام الجميع والتوزيع العادل للثروات بين أفراد المجتمع.

- يؤثر سلبا على قيمة العمل لدى أفراد المجتمع، ويؤدي إلى إضعاف الحوافز والمنافسة الشريفة في العمل، ويثبط عزيمة العاملين والمنتجين الجادين، ويضرب أخلاقيات العمل والقيم الاجتماعية، خصوصا إذا ترافق مع تدني الأجور والرواتب وارتفاع تكاليف المعيشة وعدم محاسبة الأشخاص الفاسدين[58].

- أموال الفساد تستثمر عادة في المدن على حساب المناطق الريفية، مما يحرم المجتمعات النائية من الحصول على فرص الاستثمار، وبالتالي يعرّض أفرادها لخطر الفقر والبطالة ويزيد من الهجرة الداخلية نحو المدن، الأمر الذي يسبب آثارا ومشكلات اجتماعية واقتصادية مختلفة[59]، وينمي ويشجع الجهوية والفئوية بين أفراد المجتمع، وفي توزيع المشاريع التنموية بين مناطق الوطن الواحد بسبب الانتماءات العائلية والقبلية والسياسية للمسؤولين القائمين على إعداد وتنفيذ هذه البرامج التنموية مما يحرم فئات كثيرة من حقها في التنمية خاصة سكان المناطق الريفية والصحراوية في البلدان العربية.

- يؤدي إلى تزايد الأمية المعرفية وتدهور مستوى التعليم ونوعيته، فحسب دراسة لمنظمة الشفافية الدولية أجريت على 42 دولة منها بعض الدول العربية كثيرا ما تضطر العائلات لدفع رشاوي لتأمين التحاق أبنائها بالمدارس الحكومية التي يفترض أن تكون مجانية ومفتوحة للجميع، أو إلحاقهم بمدارس جيدة أو جامعات وتخصصات مرغوبة، أو الحصول على منح وبعثات دراسية، وقد أدى الأمر إلى انتشار ظاهرة رشوة المسؤولين والمدرسين لتأمين النجاح[60]، حيث يصل معدل الأمية لدى الفئة العمرية(15- 24 سنة) في البلدان العربية إلى 7.4%، ونسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يصل إلى 4.5%فقط[61]، هذه النسبة الضئيلة التي بدورها تتعرض للاختلاس وسوء الإنفاق تؤثر كثيرا على فعالية التعليم.

- يؤثر نوعًا وكمًا على الخدمات الصحية وعلى سرعة الوصول إليها، حيث أن تحويل الأموال أو المنافع إلى جيوب أشخاص منتفعين يقلص مخصصات هذه الخدمات ويحرم كثيرا من الأفراد من الحصول على اللقاحات المهمة لأطفالهم للوقاية من الأمراض المنتشرة، حيث أكدت بعض الدراسات أن الفساد ينعكس بمقداره مرتين على ضُعف الخدمات الصحية وحرمان المواطنين منها (زيادة 10% في نسبة الفساد يؤدي إلى زيادة 20%في عدد الذين يحرمون من اللقاحات)، كما يؤدي إلى تسرب أموال مخصصة لصيانة أو بناء أو تجهيز المستشفيات والمراكز الصحية وإمدادها بالمعدات والأدوية اللازمة[62]، فنسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في حدود 6% وهي تقل بكثير عن المتوسط العالمي الذي بلغ 10.2% [63]، هذا الإنفاق الغير كافي إضافة إلى الاختلاس الذي يتعرض له مما يحرم الكثير من المواطنين في البلدان العربية من رعاية صحية سليمة ويؤدي إلى تدهور صحتهم بشكل ينافي أهداف ومبادئ التنمية العربية.

- يؤدي الفساد إلى زيادة نسبة البطالة، فهو يحرم المجتمع من المشاريع والمؤسسات والبرامج التي تقلل من نسب الظاهرة، ويحرم كثير من أبناء المجتمع من إيجاد مناصب شغل دائمة، فقد بلغت نسبة البطالة في العالم العربي سنة 2012 (14.49%) أي ما يعادل 14 مليون و856 ألف و500 شخص[64]، أغلبهم من فئة الشباب وخريجي الجامعات وهو ما يحرم المجتمعات العربية من الاستفادة من قدراتهم، ويفشل مشاريع التنمية القائمة في أغلبها على محاربة البطالة.

- خسائر الفساد في مختلف القطاعات أدت إلى إجبار أكثر من مليون من الكوادر المهنية المدربة إلى هجرة البلدان العربية والبحث عن بلدان أخرى تؤمن لهم دخلا محترمًا[65]، فالفساد يحرم المجتمع من موارده البشرية ويشعرهم بالإغتراب والتهميش ويدفعهم نحو الانعزال والهجرة، مما يحرم المجتمعات العربية من الكثير من الطاقات والأفكار والإبداعات التي تعد دافع رئيسي لعجلة التنمية.

- يؤدي الفساد الاقتصادي إلى إفقاد النظام السياسي شرعيته، ويشعر المواطنين بالاغتراب عنه والعزوف عن المشاركة في منظماته، مما يحرم المجتمع من مشاركة أفراده النزهاء ويلغي كل سبل المساءلة والمراقبة، ويمنح للفساد فرص أكبر للتوسع، هذا ما يخلق هوة وفجوة كبيرة بين السلطة والشعب، مما يؤثر سلبا على التنمية التي هي بحاجة إلى تضافر جهود الجهتين حتى تنجح في تحقيق الأهداف المرسومة والمنشودة، ويمكن أن يؤدي الفساد بشتى أنواعه من بينها الاقتصادي منه إلى نتائج كارثية مثلما هو حاصل في الكثير من البلدان العربية مثل سوريا وليبيا واليمن وغيرها.

فالفساد الاقتصادي كغيره من أشكال الفساد الأخرى قد ترك الكثير من الآثار المدمرة والمعيقة لمسيرة التنمية في الدول العربية، فهو العائق الأول أمامها، وقد أدى إلى نتائج معاكسة تماما للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فالمواطن العربي في الكثير من البلدان العربية يبقى يصارع من أجل الحصول على متطلبات الحياة البسيطة، وهو بعيد تماما عن الرفاهية التي تسعى إليها التنمية، فالفساد أفرغها من محتواها الحقيقي ومن أهدافها الرئيسية، لتصبح مجرد شعارات بعيدة تماما عن الواقع، بدلا من أن تكون برامج فعّالة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمعات الحقيقية، فعصابات الفساد في الدول العربية من المسؤولين وغيرهم قد فهموا عملية التنمية التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع بشكل مغاير، فقد وفروا هذه الرفاهية وبدرجات عالية تزيد عن اللزوم لأنفسهم ولعائلاتهم وللأشخاص الذين تربطهم معهم مصالح مشتركة دون بقية أفراد المجتمع.

- الخاتمة:

ومما تقدم نجد ان حجم الفساد الاقتصادي في الدول العربية تعدى حدود المعقول بأرقام خيالية أنهكت اقتصاداتها واستنزفت مواردها وثرواتها، وتعددت أشكاله ومظاهره من جريمة منظمة ورشوة واختلاس وتبيض للأموال وتهرب ضريبي وغيرها من الجرائم التي لا يقبلها قانون ولا عرف ولا دين، حيث تحوّل الفساد إلى سرطان ينخر الجسد العربي، مستغلا في ذلك تضافر مجموعة من الظروف والأسباب التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شكلت مناخا وبيئة مغذية لانتشاره ونموه، سواء على مستوى الحكومات أو في مؤسسات المجتمع المدني أو على مستوى القاعدة المجتمعية على حد سواء.

وقد أدى هذا الانتشار والاستفحال لظاهرة الفساد الاقتصادي إلى الكثير من الآثار السلبية على مسيرة التنمية العربية بمختلف أشكالها، من خلال تأثيره السلبي على مصادر تمويل عملية التنمية بعد استنزافه للمدخرات المحلية وإعاقته لنموها وإعاقته للاستثمارات المحلية والأجنبية واستنزافه للمساعدات الأجنبية، ومن خلال إعاقته للأهداف التنموية، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسب الفقر والبطالة، وتدني مستوى التعليم والخدمات الصحية، وانخفاض المستوى المعيشي والدخل الفردي، وتراجع النمو الاقتصادي وارتفاع تكلفة المشاريع والخدمات، وغيرها من الآثار التي جعلت من المواطن في كثير من البلدان العربية يعاني نقصا فادحا في تلبية احتياجاته الأساسية.

إن هذا الوضع الذي آل إليه العالم العربي بسبب الفساد الاقتصادي، وتوسع الظاهرة على مستوى العالم بأكمله يدفعنا لدق ناقوس الخطر، وضرورة تضافر الجهود للبحث عن الحلول التي تمكننا من محاربة الظاهرة والتقليل من انتشارها وآثارها، من خلال إحلال قواعد الحكم

الراشد والمساءلة والشفافية، وتوفير الظروف الملائمة لممارستها، وتوحيد الجهود المحلية والإقليمية والدولية لمكافحة الظاهرة، والعمل بقول جيريمي بوب المدير العام للتحالف الدولي لوضوح المعاملات:" يجب أن يتحول الفساد من ممارسة تحتوي الكثير من الربح والقليل من الخطر إلى ممارسة تحتوي الكثير من الخطر والقليل من الربح"، وضرورة استغلال الأحكام التي يتضمنها التشريع الإسلامي للوقاية والعلاج من الفساد، كما أن سياسات التنمية التي لا تحمل في طياتها آليات للحد من الفساد وإرساء آليات الحكم الراشد والترشيد الاقتصادي والعدالة الاجتماعية لا يمكن أبدا أن تنجح في بلوغ الأهداف التي بنيت من أجلها، فبدون هذه الشروط لا يمكن أبدا كبح جماح الفساد الذي يهدد العالم أكثر من الأمراض الفتاكة وعندها لا يمكن أن نلوم سوى أنفسنا، وفي الأخير نختم بمقولة كليتجارد:" عندما ينتصر في المجتمع من هو مجرد من الحياة، وعندما يعجب الناس بالسيئ، وعندما تنتهي المبادئ ولا تعم إلا الانتهازية، وعندما يتسلم المتغطرسون الحكم ويصبح كل شيء فاسدًا وتسكت الغالبية، علينا أن نكف عن مصارعة طواحين الهوى".

- الهوامش:

1باديس بوسعيود، " مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص 27.

2 ابن منظور , لسان العرب ,ج3 ، ص 336.

3 عباس الفياض،" مظاهر الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق"، ورقة بحثية، لندن، المملكة المتحدة، 31-08- 2013، ص4.

4 نفس المرجع، ص5.

5 أميرة صبح،" الفساد والتنمية الاقتصادية"، www.alukah.net، نشر بتاريخ 28-01-2014، وتم الاطلاع عليه يوم 12-02-2016.

6 Transparency International, "Rapport mondial sur la corruption",2007, p 13.

7 إمنصوران سهيلة،" الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي: حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 50.

8 محمد عبد الحليم عمر،"الإجراءات العملية الإسلامية لعلاج الفساد الاقتصادي"، مداخلة في ندوة بعنوان: الفساد الاقتصادي الواقع المعاصر والعلاج الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 22-23 مارس 2000، ص3.
9 إمنصوران سهيلة ، المرجع السابق، ص 49.
10المرجع نفسه ، ص 61،62 .
11 المرجع نفسه ، ص 64،65.
12إمنصوران سهيلة، المرجع السابق، ص 70.
13 المرجع نفسه، ص 102.
14 عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط3، مطبوعات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله، فلسطين، 2013،ص ص20- 27.
15 محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 5- 6.
16 عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص8.
17 عبد الله بن حاسن الجابري،" الفساد الاقتصادي: أنواعه أسبابه وعلاجه"، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ص12.
18 نفس المرجع، نفس الصفحة.
19 طاهر مجاهد الصالحي،" ظاهرة الفساد: التعديات والآثار السلبية على الاستثمار في اليمن"، ورقة بحثية محملة من الانترنت، رابط التحميل http://www.ycsr.org/files/korasat_ecit_1_1.doc ، تاريخ التحميل 14-02-2016، ص3.
20 سايح بوزيد،" دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 263-265.
21 سكينة بوشلوح،" قراءة في كتاب محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي"، www.aljazeera.net/knowledgegate/books، تاريخ النشر:22-07-2007، تاريخ الإطلاع عليه: 11-02-2016.
22 أميرة صبح، www.alukah.net ،مرجع سابق.
23 المرجع نفسه.
24 عباس الفياض، مرجع سابق، ص7.
25 العابد ميهوب،" مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد02، الجزائر، جوان2012، ص138.
26 دخال مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، مكتبة الإدارة والتكنولوجيا، القاهرة، مصر، 2007، ص 19.
27 سايح بوزيد ، مرجع سابق ، ص22.
28 المرجع نفسه ، ص 26.
29 ماهر عابد، ، ثنائية الاستبداد والفساد وأثرها في إفشال التنمية"،الشبكة العربية العالمية، www.globalarabnetwork.com/economics-and-development/economic-reports، تاريخ النشر: 17-12-2011، تاريخ الإطلاع: 15-02-2016.

30 محمد نبيل الشيمي،" التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها"، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291 ، الحوار المتمدن، العدد 2538، ، 26-01-2009، ص15.
31 سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 27.
32 طاهر مجاهد الصالحي، http://www.ycsr.org/files/korasat_ecit_1_1.doc ، مرجع سابق، ص 6.
33 طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية: المثال والواقع، الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، جامعة حلوان، مصر، 2001، ص 36،35.
34 تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، " التنمية في كل عمل"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 15.
35 سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 177، 178.
36 المرجع نفسه، ص 265.
37 مصطفى الشرقاوي، " 3 ترليونات دولار خسائر الاقتصاد العربي من وراء انتشاره: الفساد سرطان ينخر في جسم الأمة العربية"، http://www.al-forqan.net/articles/281.html، تاريخ النشر: 20-07-2010، الإطلاع عليها بتاريخ: 21-02-2016.
38 وصاف سعيدي،" الفساد الاقتصادي في البلدان النامية: الأسباب والآثار وآليات المعالجة"، مداخلة في مؤتمر الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 8-9 مارس 2005، ص 340.
39 تقارير تم نشرها في موقع العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk.
40 عباس الفياض ، مرجع سابق، ص11.
41 تقارير تم نشرها في موقع العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk.
42 موقع قناة العربية، www.alarabiya.net، 22 يوليو 2011.
43 عباس فياض، المرجع السابق، ص 11.
44 التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015.
45 سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 311.
46 حمدي الخواجا،" أثر الفساد على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية"، ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية حول الموروث الثقافي ودوره في محاربة الفساد، هيئة مكافحة الفساد، فلسطين،11- 6- 2012، ص9.
47 عباس فياض، مرجع سابق، ص15، 16.
48 الفساد والحكم الرشيد، ورقة مناقشة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 1997.
49 عبير صلح، مرجع سابق، ص 34، 35.
50 المرجع نفسه، ص 35.
51 التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015.
52 محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 9.
53 عامر خياط ،"تنمية الفساد أم فساد التنمية؟"، جريدة الحياة ،http://arabanticorruption.org/article /24286، العدد: 1536، تاريخ النشر:24 نيسان 2005 .

54 إمنصوران سهيلة، مرجع سابق، ص ص 73-76 .
55 المرجع نفسه، ص 103، 104.
56 محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق ، ص 10.
57 عبير مصلح، مرجع سابق ، ص 36.
58 المرجع نفسه، نفس الصفحة.
59 حمدي الخواجا، مرجع سابق، ص 9.
60 حمدي الخواجا، المرجع السابق، ص 10.
61 التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015.
62حمدي الخواجا، المرجع السابق، ص 11.
63 التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015.
64 نفس المرجع السابق.
65 محمد الشرقاوي، http://www.al-forqan.net/articles/281.html ، مرجع سابق.